

## نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2010

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2010. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً حول التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة. ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

### أداء الاقتصاد العالمي

سار الاقتصاد العالمي في عام 2010 على مسار التعافي من الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت أعراضها خلال عامي 2008 و2009. غير أن مستويات البطالة بقيت عالية نسبياً في غالبية دول العالم. فلقد تحول الانكماش في الاقتصاد العالمي الذي بلغ 0.5 في المائة في عام 2009 إلى نمو بلغ معدله 5 في عام 2010. وقد قاد هذا النمو اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى التي سجلت معدل نمو بلغ 7.3 في المائة في عام 2010 مقابل 2.7 في المائة في عام 2009. في حين سجلت اقتصادات الدول المتقدمة نمواً بلغ 3 في المائة، بعد أن استعاد عافيته متحولاً من انكماش بنسبة 3.4 في المائة في عام 2009.

ومع استعادة الاقتصاد العالمي عافيته اتجهت معدلات التضخم في العالم إلى الارتفاع نسبياً. مع الإشارة إلى أن عوامل أخرى ساهمت في ذلك أيضاً. منها بوجه خاص الارتفاع الملحوظ في أسعار الغذاء وأسعار النفط العالمية. فقد تصاعد معدل التضخم في الدول المتقدمة ليصل إلى 1.6 في المائة في عام 2010 بعد أن بلغ 0.1 في المائة في عام 2009. كما ارتفع معدل التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.2 في المائة إلى 6.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

وعلى الرغم من انتعاش اقتصادات الدول المتقدمة فقد تفاقمت معدلات البطالة في عدد من هذه الدول في حين احتفظت بعضها الآخر بمعدلات بطالة عالية نسبياً. حيث وصل معدل البطالة في الدول المتقدمة إلى 8.3 في المائة في عام

2010، وارتفع المعدل في الولايات المتحدة ليلبلغ 9.6 في المائة خلال العام ذاته، الأمر الذي يبرز ظاهرة جديدة في اقتصادات الدول المتقدمة يطلق عليها "النمو بلا تشغيل". ويتوقع بقاء معدلات البطالة في الدول المتقدمة عند مستوياتها العالية حالياً، وذلك في ظل انتهاج العديد من هذه الدول سياسات مالية تقشفية وتنفيذها إصلاحات لإعادة بناء القطاع المصرفي والمالي فيها، وهي كلها إجراءات تأخذ زمناً أطول قبل أن تنجح في تحقيق معدلات النمو المستدام وإنشاء الوظائف المنتجة في الاقتصاد.

ولقد عملت السلطات النقدية في اقتصادات الدول المتقدمة على إبقاء أسعار فائدة منخفضة للحفاظ على استمرارية وتيرة النشاط الاقتصادي، ولا يتوقع تغيير السياسة النقدية للدول المتقدمة في الأجل القصير، في إطار حرصها على الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في عام 2010.

ولقد صاحب انتعاش الاقتصاد العالمي تصاعد نمو حجم التجارة العالمية في عام 2010 بمعدلات أعلى من تلك التي حققتها قبل الأزمة. فقد تحول الإنكماش في حجم التجارة العالمية للسلع بمعدل بلغ 11.7 في المائة في عام 2009 إلى نمو بلغ معدله 13.6 في المائة في عام 2010. وعلى مستوى الدول المتقدمة، فقد بلغ معدل نمو حجم صادراتها للسلع 13.6 في المائة في عام 2010 بعد أن سجل انكماشاً بمعدل 13.6 في المائة في عام 2009، كما بلغ معدل نمو وارداتها للسلع 12.6 في المائة في عام 2010 بعد أن سجل انكماشاً بمعدل 13.3 في المائة في عام 2009. وانعكس نمو حجم تجارة الدول المتقدمة على أداء تجارة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، التي ارتفع حجم صادراتها للسلع بمعدل بلغ 15.1 في المائة في عام 2010 مقابل انكماش بمعدل 7.8 في المائة في عام 2009. وكان لارتفاع أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى خلال النصف الثاني من عام 2010 أثر على الزيادة الكبيرة في صادرات الدول النامية. كما سجل حجم واردات السلع للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة نمواً بمعدل 13.8 في المائة بعد أن سجل انكماشاً بمعدل 9.2 في العام السابق.

وفيما يتعلق بموازين المدفوعات، فقد استمر العجز في الحساب الجاري في التراجع في الدول المتقدمة كمجموعة، والذي قابلته زيادة في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. وواصلت الاحتياطيات الخارجية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها، وبلغت الاحتياطيات الخارجية للصين وحدها قرابة نصف تلك الاحتياطيات.

وبالنسبة للتدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد سجل صافي هذه التدفقات تحسناً ملحوظاً خلال عام 2010، حيث اتجه ما يزيد عن النصف منها إلى الدول النامية الآسيوية التي واصل النمو فيها في تحقيق مستويات أعلى مما سجلته مجموعات الدول النامية الأخرى.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى في عام 2010، وجاء معظم هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع الديون الخارجية لكل من الدول النامية الآسيوية ودول وسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريب والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أن مدفوعات خدمة الدين (كنسبة للصادرات من السلع والخدمات) سجلت تراجعاً فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في صادرات عدد من الدول التي شهدت زيادة في مديونيتها الخارجية.

وفي جانب تطورات أسعار صرف العملات الرئيسية، تحسن سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الأسترليني في حين تراجع أمام الين الياباني. وحققت أسواق الأسهم العالمية تحسناً خلال النصف الثاني من عام 2010 في ضوء ثبات الانتعاش النسبي الذي حققته الاقتصادات العالمية. غير أن الأسواق المالية العالمية شهدت حالة من التقلبات الحادة خلال العام، في ضوء الإختلالات الناجمة عن ضعف التعاون في مجال تنسيق سياسات أسعار الصرف ومواجهة الديون السيادية لعدد من الدول الأوروبية.

وبالنسبة لانعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية، كان لزيادة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة واقتصادات السوق الناشئة وارتفاع أسعار النفط العالمية أثر إيجابي على الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، في حين ساهمت عودة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع الأولية الأخرى في عام 2010 كالنفط الخام في زيادة تكاليف الواردات العربية وتزايد الضغوطات التضخمية المستوردة في الاقتصادات العربية. وعلى الرغم من تزايد التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية، فقد شهدت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها الدول العربية تراجعاً حاداً في هذه التدفقات إليها، وبوجه خاص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ. وشهدت الدول العربية المقترضة زيادة في قيمة مديونيتها العامة الخارجية متأثرة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية. وبوجه عام، فإن تحسن أداء نمو الاقتصاد العالمي في عام 2010 ساهم في تحقيق الدول العربية أيضاً أداء أفضل في معدلات نمو اقتصاداتها خلال العام نفسه مقارنة مع عام 2009. غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء قد تؤدي إلى أجواء عدم اليقين ومخاطر إجتماعية تهدد الإستقرار الإقتصادي الكلي والمالي في عدد من الدول العربية، بالرغم من الزيادات في الإنفاق العام في الآونة الأخيرة.

## أداء الاقتصادات العربية

### تطورات الاقتصاد الكلي

أدى الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع عائدات صادرات النفط إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي 1.74 تريليون دولار في عام 2009 إلى نحو 2 تريليون دولار في عام 2010، وبلغ معدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل حوالي 16.3 في المائة خلال عام 2010 بالمقارنة مع انكماش بلغ 12.6 في المائة في العام السابق. وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة من 1.6 في المائة في عام 2009 إلى 5.5 في المائة في عام 2010، كما ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة، بحوالي 1.9 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ 0.8 في المائة في عام 2009، وزاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي من 5035 دولار إلى 5708 دولار، خلال نفس الفترة. في المقابل، عاودت الضغوط التضخمية للارتفاع نتيجة لزيادة تكلفة استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج، وزيادة الطلب المحلي في عدد من الدول العربية.

وفيما يخص تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، فقد زادت مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتبلغ 35.5 في المائة. وفي جانب الإنفاق، انخفضت حصة الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من 67.7 في المائة في عام 2009 إلى 63.7 في المائة في عام 2010. وانخفضت أيضاً حصة الاستثمار من 27.3 في المائة إلى 26.8 في المائة خلال الفترة نفسها، إلا أن معدل نمو الاستثمار في عام 2010 ارتفع ليصل إلى 14.2 في المائة نتيجة لتوسع الدول العربية في البرامج الاستثمارية. وكمحصلة لانخفاض حصة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات لتصل إلى حوالي 123.7 في المائة في عام 2010 مقابل 111.3 في المائة في العام السابق، من جهة ثانية زادت نسبة فجوة الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 9.5 في المائة مقابل 4.9 في المائة في عام 2009.

## التطورات الاجتماعية

حققت غالبية الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2009 تقدماً في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر. ورغم هذه التطورات الإيجابية، لازالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة التي تفوق مثيلاتها في الأقاليم الأخرى في العالم، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية، والنهوض بالمؤشرات الصحية، والقيام بالإصلاحات الهيكلية التي من شأنها رفع مستوى التنمية البشرية والتي لا تزال متدنية، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية للدول العربية.

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2010 بحوالي 355 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 9 مليون نسمة عن عام 2009 وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.6 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ويقدر عدد القوة العاملة في عام 2009 بحوالي 135 مليون نسمة، وهو ما

يمثل حوالي 39 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية للعام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة بالمقارنة الدولية إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وتواضع مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة. كما يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي 14.6 في المائة وهو يفوق متوسط معدلات البطالة في الأقاليم الأخرى في العالم.

ولقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 69 سنة في عام 2008. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد زاد عن 70 سنة في غالبية الدول العربية، باستثناء الدول الأقل نمواً. وجاء هذا التطور تنوياً للجهود المبذولة لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الصحية والاجتماعية وتحسين نوعيتها، كما يتضح ذلك أيضاً من التطور الإيجابي في عدد الدول العربية التي تمكنت من تحقيق زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية عن 90 في المائة، والذي بلغ خمسة عشر دولة.

وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف. فقد بلغ المتوسط العربي لنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة حوالي 81.6 في المائة في عام 2008، مقارنة مع متوسط هذا المؤشر في الدول النامية والذي يقدر بحوالي 83.7 في المائة. وفيما يتعلق بنسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي، فعلى الرغم من التفاوت الكبير بين الدول العربية في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة من إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2008 نحو 75.5 في المائة مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 52 في المائة والمتوسط العالمي البالغ 61 في المائة.

من جهة أخرى، ووفقاً لأهداف الألفية، يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. ويتبين من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق هذا الهدف في متناول معظم الدول العربية. وبشكل عام، يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 10.1 سنة في عام 2008، ويبقى بذلك في حدود معدلي الدول النامية (10.4 سنة) ودول العالم ككل (11 سنة). ومع ذلك، قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية بحوالي 28 في المائة في عام 2008، وهي بذلك تتجاوز نسبة الأمية لدى مثيلاتها في جميع أقاليم العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية 15-24 سنة) بحوالي 13 في المائة، وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب الذكور حوالي 9 في المائة وبين الشابات الإناث حوالي 16 في المائة في عام 2008. وقد أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في تراجع ملحوظ لهاتين النسبتين عما كانتا عليه في العام 2000، إذ كانتا تقدران بحوالي 20.5 في المائة و38.8 في المائة على التوالي.

## التطورات القطاعية

### الزراعة

بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2010 حوالي 124.5 مليار دولار مقابل حوالي 113.2 مليار دولار في عام 2009، أي بزيادة نسبتها 10 في المائة. ويعزى النمو في الناتج الزراعي في جزء كبير إلى تحسن أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل مصر والسودان والجزائر، وذلك من خلال استخدام التقنيات الزراعية وتطبيق القوانين المشجعة على التصدير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2010 حوالي 361 دولاراً محققاً بذلك نمواً قدره 7.1 في المائة. وفيما يتعلق بالإنتاج النباتي، تراجع خلال عام 2010 بنسبة 1.8 في المائة، ويعزى ذلك لانخفاض مستويات الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وخاصة الحبوب نتيجة للظروف المناخية غير المواتية. وفي المقابل، سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته زيادات نسبية مقبولة، في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 2.7 في المائة.

وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، تشير البيانات المتوفرة إلى زيادة قيمة الصادرات بنسبة 16.8 في المائة لتصل إلى حوالي 19.1 مليار دولار في عام 2009 مقابل حوالي 16.4 مليار دولار في عام 2008. أما قيمة الواردات فقد ارتفعت بنسبة أقل وبنحو 7.7 في المائة لتبلغ 64.8 مليار دولار مقابل 60.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وبذلك تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية من 27.2 في المائة في عام 2008 إلى 29.5 في المائة في عام 2009. وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال عام 2009 بنسبة 4.4 في المائة، ليصل إلى حوالي 45.7 مليار دولار. غير أن نسبة ارتفاع العجز في عام 2009 كانت أقل من نسبة ارتفاعه في عام 2008، ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية في عام 2009 وزيادة الإنتاج في بعض السلع الغذائية في عدد من الدول العربية.

وفيما يخص الفجوة الغذائية، سجلت الدول العربية مجتمعة عجزاً غذائياً بحوالي 35.3 مليار دولار في عام 2009، مسجلة تحسناً مقارنة بالعجز الغذائي لعام 2008 والذي بلغ 40.6 مليار دولار. ويعكس استمرار العجز الغذائي التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي وتزايد الطلب على السلع الزراعية في ظل النمو السكاني.

وعلى مستوى الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2009، فقد حققت مجموعة سلع الأسماك والخضروات إكتفاءً وفائضاً للتصدير، كما حققت سلع الفواكه والبطاطس إكتفاءً ذاتياً. أما البقوليات والألبان واللحوم فقد حققت معدلات إكتفاء متوسطة تراوحت بين 58 في المائة و78 في المائة. بينما حققت سلع السكر والزيت والحبوب (خاصة القمح) معدلات إكتفاء منخفض تراوحت بين 26 في المائة و49 في المائة.

## الصناعة

سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 27 في المائة في عام 2010 مقارنة مع معدل انكماش بنسبة 30.3 في المائة في عام 2009. ويرجع هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية، إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع متوسط أسعاره خلال عام 2010. كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية، بنسبة بلغت 11.5 في المائة في عام 2010 وذلك مقارنة مع حوالي 2.3 في المائة في عام 2009.

وفي جانب التطورات في الصناعات الإستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا والجزائر قائمة الدول العربية من حيث طاقتها الإنتاجية للحديد، واحتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، حيث يبلغ إجمالي الاحتياطي لديها حوالي 10 في المائة من الإحتياطي العالمي للفوسفات. ويقدر إحتياطي مناجم الذهب في مصر بنحو 13 مليون أوقية.

وبالنسبة للتطورات في الصناعات التحويلية، فقد بلغ عدد مصانع الإسمنت في الدول العربية 168 مصنعاً في عام 2010، ويقدر إنتاجها بحوالي 6 في المائة من الإنتاج العالمي للإسمنت. كما زاد الإنتاج في كل من صناعات الحديد الصلب والزجاج والألومنيوم في عام 2010، بعدما تعافت من الانخفاض الحاد والناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي مجال تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يشير مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية والمحسوب عام 2009 أن بعض الدول العربية تكتسب ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن ومصر والمغرب، والمنسوجات والملابس الجاهزة في المغرب وتونس والأردن، والكيماويات غير العضوية في المغرب وتونس والأردن، وصناعة الأسماك في موريتانيا واليمن، والألومنيوم في البحرين والإمارات، والجلود في جيبوتي.

## النفط والطاقة

حققت سوق النفط العالمية حالة من التوازن في عام 2010، تميزت باتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع مجدداً مع الاستقرار النسبي وذلك مقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة أسعار النفط خلال العامين السابقين. وقد كان للدول العربية المنتجة للنفط، من خلال منظمة أوبك، دور حيوي في استقرار السوق. هذا بالإضافة إلى عوامل متعددة أخرى أثرت على الأسعار بشكل متفاوت من أهمها الانتعاش الاقتصادي العالمي وأسعار صرف الدولار والتطورات في

أسواق المال والأسهم العالمية والفائض في الطاقة الإنتاجية من النفط الخام والفائض في طاقة المصافي والقدرات التكريرية ومستويات المخزون النفطي العالمية.

شهد عام 2010 زيادة طفيفة في الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم وعودة النمو لكل من الإمدادات والطلب على النفط. فقد ارتفع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بحوالي 2 مليون ب/ي ليصل إلى 86.2 مليون ب/ي، وارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 1.6 مليون ب/ي، ليبلغ 86.1 مليون ب/ي، وهي مستويات متقاربة مع مستوى الإمدادات خلال العام.

وحققت الدول العربية 56 اكتشافاً نفطياً و42 اكتشافاً غازياً خلال عام 2010، وظلت الدول العربية مستحوذة على نحو 57.5 في المائة من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط و29.1 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي. وظل إنتاج الدول العربية من النفط الخام يشكل نسبة 29.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، كما ارتفعت حصة الدول العربية من كميات الغاز المسوق لتشكّل 14.6 في المائة من الإجمالي العالمي.

وارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2010 بمعدل 2.9 في المائة ليصل إلى 10.8 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.3 في المائة من إجمالي المصادر.

وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2010 بنسب متفاوتة تراوحت بين حوالي 25 في المائة و29 في المائة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أنها بلغت حوالي 491.5 مليار دولار في عام 2010 بالمقارنة مع 389.5 مليار دولار في عام 2009 أي بزيادة نسبتها 26.2 في المائة.

## التطورات المالية

شهد الوضع المالي لمعظم الدول العربية تحسناً في عام 2010 بعد أن تسببت الأزمة المالية العالمية في تراجعها بشكل كبير في عام 2009. ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات النفطية العربية بعد ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي من تبعات الأزمة المالية العالمية. كما أدى تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية في عام 2010 إلى ارتفاع الإيرادات العامة غير النفطية، مما ساهم أيضاً في تحسن الوضع المالي. واتخذت الدول العربية سياسات مالية جاءت توسعية في الدول الرئيسية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، ومنضبطة أو انكماشية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً طبقاً لظروفها وتوجهاتها.



ففي جانب الإيرادات، فقد نمت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة 18.9 في المائة في عام 2010 لتبلغ 712.1 مليار دولار. وقد ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 29.9 في المائة، والإيرادات الضريبية بنسبة 1.5 في المائة، في حين تراجع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 9.3 في المائة، وتراجع أيضاً الدخل من الاستثمار بحوالي 6.8 في المائة. أما في جانب الإنفاق، فقد ارتفع الإنفاق العام بنسبة 2.7 في المائة في عام 2010 ليلعب قرابة 691.6 مليار دولار. وقد ازداد الإنفاق الجاري بنسبة 4.5 في المائة، في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 1.3 في المائة، كما تراجع صافي الإقراض الحكومي بنسبة 11.4 في المائة.

وتمخض عن التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة تحول العجز المالي الكلي للدول العربية كمجموعة الذي بلغ 74 مليار دولار في عام 2009 إلى فائض مالي كلي بمقدار 20.6 مليار دولار في عام 2010، نجم أساساً عن الفوائض التي سجلتها الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام والغاز الطبيعي. وقد بلغت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة واحد في المائة في عام 2010. أما بالنسبة للدول فرادى، فما زالت بعض الدول العربية تعاني من عجز مالي جاري في مآلاتها العامة. كما أن العديد من الدول العربية شهد تراجعاً في العجز المالي الكلي في عام 2010، في حين تفاقم هذا العجز في بعض الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة.

وعلى صعيد المديونية العامة الداخلية، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي للدول العربية كمجموعة بنسبة 8.2 في المائة في عام 2010 ليلعب 301.4 مليار دولار في الدول المتوفرة بيانات بشأنها. وعلى الرغم من ذلك، فقد تراجعت نسبة المديونية الداخلية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من 34.3 في المائة في عام 2009 إلى 32.9 في المائة في عام 2010.

## التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

استمرت الدول العربية خلال عام 2010 في النهج التوسعي للسياسة النقدية، وإن اتسمت في غالبيتها بالحذر وتنوع الأدوات المستخدمة لتنفيذ تلك السياسات، حيث استخدمت بعض تلك الدول سعر الخصم كأداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة النقدية، في حين لجأت دول أخرى للاعتماد على التأثير على المعروض النقدي وعمليات السوق المفتوحة ونافذة الكوريدور لتحقيق تلك الأهداف. وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على السيولة المحلية، فقد تصدر صافي الموجودات الأجنبية تلك العوامل من حيث مساهمتها في إحداث تغيرات في السيولة المحلية في ظل تحقيق غالبية الدول العربية فوائض في موازين مدفوعاتها مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي. هذا في حين تراجعت مساهمة الائتمان المحلي في نمو السيولة المحلية حيث تراجع الائتمان الموجه للحكومة بشكل كبير في عدد من الدول نتيجة لتراجع إصداراتها من الأوراق المالية الحكومية.

وفيما يتعلق بالتطورات المصرفية، وكذلك على صعيد أسواق المال العربية، تظهر المؤشرات أن أداء المصارف وأسواق المال العربية في عام 2010 كان أفضل بالمقارنة مع المؤشرات المماثلة في عام 2009، والتي شهدت خلاله هذه المؤشرات اتجاهاً تراجعياً يعكس تداعيات الأزمة المالية العالمية. ويعود التحسن النسبي في هذه المؤشرات خلال العام 2010 إلى التحسن في أداء الإقتصادات العربية كما تعكسه معدلات النمو الإقتصادي للعام ذاته، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات التي اتخذتها المصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية العربية، والتي ساهمت في تحسن أوضاع القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية.

ومع ذلك وعلى الرغم من التحسن في معظم المؤشرات، إلا أنها سواء تلك التي تتعلق بالنشاط المصرفي أو بأسواق المال لا تزال أقل مما كانت عليه قبل الأزمة المالية. ولعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد، أن حجم التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والذي وإن زادت نسبة نموه خلال عام 2010 مقارنة مع عام 2009 بنحو 6.3 في المائة، لا يزال بعيداً عن نسبة نموه المسجلة في السنوات ما قبل الأزمة المالية والتي تجاوزت 20 في المائة في المتوسط.

كذلك على صعيد أسواق الإصدارات الأولية التي نمت خلال عام 2010 لتصل إلى 27 إصداراً بقيمة إجمالية 2.7 مليار دولار، مقابل 17 إصداراً بقيمة إجمالية 2.1 مليار دولار في عام 2009. إلا أنها لا تزال أقل من مستوياتها لما قبل الأزمة المالية العالمية، والتي بلغت في المتوسط نحو 58 إصداراً وبمتوسط قيمة إجمالية 12.03 مليار دولار.

### التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2010 بالانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي، حيث ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام والسلع الأولية الأخرى إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة 25.2 في المائة لتبلغ نحو 904 مليار دولار، في حين ساهم الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية، وكذلك أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول صافي مستوردة له، إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية بنسبة 10.2 في المائة لتبلغ نحو 655 مليار دولار في عام 2010.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2010، فقد زادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين وبدرجات متفاوتة، مما انعكس على حصص صادرات معظم الشركاء التجاريين. وزادت أيضاً قيمة واردات الدول العربية من غالبية شركائها التجاريين الرئيسيين. وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد زادت الأهمية النسبية لفئتي الوقود والمعادن والمصنوعات التي تتكون من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل، كما سجلت فئة السلع الزراعية زيادة طفيفة في حصتها في الصادرات العربية. وفي جانب الهيكل السلعي

للواردات العربية، فقد ارتفعت حصة المصنوعات، وضمن هذه الفئة، استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر، يليها المصنوعات الأساسية، ثم المواد الكيماوية. وجاءت حصة الواردات العربية لفئة السلع الزراعية تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، وأخيراً تراجع حصة واردات فئة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في الهيكل السلعي للواردات.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد سجلت قيمة الصادرات البينية زيادة طفيفة بنسبة 1.2 في المائة لتبلغ نحو 77.7 مليار دولار في عام 2010. ولقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة تفوق نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ 8.6 في المائة في عام 2010 وذلك بعد أن بلغت 10.6 في المائة في عام 2009. وكذلك الأمر بالنسبة لحصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية التي تراجعت لتبلغ 11.8 في المائة بعد أن وصلت إلى 12.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

وبخصوص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، بلغت قيمة التجارة البينية للبتروول الخام نحو 10.9 مليار دولار في عام 2010، مشكلة حصة 14.2 في المائة من التجارة البينية العربية. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، تستأثر المصنوعات الأساسية الحصة الأكبر، يلي ذلك البتروكيماويات، ثم الغاز الطبيعي بأنواعه، فالأغذية والحيوانات الحية، وأخيراً الآلات والمعدات. وتشير هذه التطورات إلى تركيز الهيكل السلعي للتجارة البينية في المصنوعات الأساسية والبتروكيماويات، في حين تبقى حصة التجارة البينية من السلع المصنعة كالأجهزة ومعدات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية والحاسبات الكهربائية متواضعة، والتي تستوردها الدول العربية بكثرة من الأسواق غير العربية. مما يتطلب تطوير الإنتاج الصناعي وتكثيف جهود التعاون الصناعي العربي المشترك نحو تأسيس صناعات منتجة لهذه السلع كثيفة المهارات وذات قيمة مضافة عالية.

## موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تحسن أداء موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة في عام 2010، وذلك بفضل الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الإجمالية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط العالمية وفي ضوء ارتفاع الطلب عليه، مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة في اقتصادات السوق الناشئة. ومحصلة لذلك فقد ارتفعت الفوائض المسجلة في الموازين التجارية للدول العربية كمجموعة خلال العام. وانعكست هذه الفوائض، مصحوبة بالزيادة المحدودة في عجز موازين الخدمات والدخل والتراجع الطفيف للعجز في صافي التحويلات الجارية، في تحقيق موازين الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية فائضا كبيراً بلغ 153.5 مليار دولار مقابل 48.2 مليار دولار خلال عام 2009. أما المعاملات الرأسمالية والمالية للدول العربية كمجموعة، فقد أسفرت عن تحقيق صافي تدفق للخارج بلغ 64.9 مليار دولار خلال عام 2010 مقارنة بصافي تدفق للداخل قدره 30.6 مليار دولار خلال العام السابق، وذلك

كنتيجة للتطورات المذكورة في الحساب الجاري، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الميزان الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية فائضاً كلياً قدره 83.1 مليار دولار خلال عام 2010 مقابل عجز كلي بلغ 12.8 مليار دولار خلال العام السابق، مما انعكس على إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية التي ارتفعت لتصل إلى 1008.6 مليار دولار في عام 2010 مقارنة مع 924.5 مليار دولار في العام السابق. واستقرت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية للواردات العربية خلال عام 2010 عند مستوى 20.3 شهر، وهو المستوى نفسه للعام السابق.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 6 في المائة في عام 2010 ليلعب حوالي 172.9 مليار دولار. ويأتي ارتفاع المديونية الخارجية العربية بسبب تزايد حاجة معظم هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع مالياتها العامة. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة 0.6 في المائة في عام 2010 لتصل إلى حوالي 14.6 مليار دولار.

وفيما يخص مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تراجع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22.9 في المائة في عام 2009 إلى 21.3 في المائة في عام 2010 نتيجة معاودة الارتفاع في وتيرة النشاط الاقتصادي. كما تراجع نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من 6.2 في المائة إلى 5.3 في المائة خلال الفترة ذاتها، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام والمواد الأولية الأخرى في الأسواق التصديرية وتحسن عوائد الصادرات الخدمية.

وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية عام 2010، استمر تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية عدا الين الياباني، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة معظم العملات العربية المثبتة بالدولار، وفي المقابل تراجع قيمة معظم العملات العربية التي تتبع نظم التعويم (المدار أو الموجه) مقابل الدولار.

## تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصادات العربية

يتناول فصل المحور لهذا العام موضوع سوق البترول العالمية وتأثيراتها على الإقتصادات العربية، مستعرضاً في البداية نظرة عامة على مميزات سوق البترول العالمية ومحدداتها والتحديات التي تواجه الدول العربية المنتجة للبترول. فتنسم سوق البترول العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضاً بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دوراً متزايداً خلال السنوات الأخيرة. كما تشكل سوق البترول العالمية تحديات تتمثل في سياسات الطاقة التي تطبقها الدول المستهلكة للبترول والناجمة عن المخاوف المتزايدة في مجال أمن الطاقة، والاتفاقيات البيئية العالمية الخاصة بالتغير المناخي والاحتباس الحراري.

وفيما يتعلق بتأثيرات السوق البترولية على الاقتصادات العربية، فبالإضافة إلى تأثيراتها الواضحة في اقتصادات الدول المستهلكة، يؤثر البترول بشكل حاسم في اقتصادات الدول المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازمين لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

و يناط بالدول العربية المنتجة للبترول مهمة تعزيز التعاون وتوطيده مع الدول العربية الأخرى، وذلك من خلال تقديم العون اللازم والقيام باستثمارات مناسبة في تلك الدول، وخصوصاً خلال الفترات التي تحقق فيها الدول العربية المنتجة فوائض كبيرة. وتوفر صناعة البترول أيضاً فرصاً للتعاون العربي المشترك من خلال تأسيس شركات مشتركة وإقامة مشاريع مشتركة تعمل بمجملها على تحقيق الأهداف المنشودة من هذا التعاون.

### العون الإنمائي العربي

يُقدّر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2010 بحوالي 4.36 مليار دولار. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970- 2010 حوالي 147.15 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.4 في المائة عام 2010.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق<sup>(\*)</sup>، فقد بلغت حوالي 7.5 مليار دولار في عام 2010 مقابل حوالي 5.4 مليار دولار في عام 2009، مسجلة بذلك زيادة بلغت نسبتها 38.9 في المائة. وشكلت الالتزامات التمويلية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق للدول العربية نسبة 53.6 في المائة في عام 2010 مقارنة بنسبة 55.5 في المائة في عام 2009. وبالنسبة للتوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2010، فيبرز الاهتمام المتنامي بدعم مشاريع قطاع النقل والاتصالات، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 2.3 مليار دولار تشكل حوالي 31.3 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

### التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة

تُعرّف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المستمدة من المصادر التي يمكن أن تعيد الطبيعة توليدها بشكل مستمر وبدون تدخل الإنسان، مثل المياه وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية. وقد احتلت الطاقة

<sup>(\*)</sup> البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق النقد العربي.

المتجددة أهمية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية حيث يتوجّه العالم إلى استخدام كافة البدائل المتاحة من مصادر الطاقة التي يمكن الإعتماد عليها لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة مستقبلاً. وقد أثبتت الدراسات المتعلقة بالإمكانات المتاحة من وسائل إنتاج الكهرباء من مصادرها المتجددة في المنطقة العربية، تمتعها بوفرة كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع معظم الدول العربية في منطقة الحزام الشمسي. وتتمتع معظم دول المنطقة العربية أيضاً بإمكانات جيدة في مجال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، علاوة على مصادر الطاقة المائية في بعض الدول، إلى جانب مصادر طاقة الكتلة الحيوية. لذلك يبدو الحل المتمثل في استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة، ونقل التقنيات الخاصة بتصنيع معداتها من الدول المتقدمة إلى الدول العربية خياراً جذاباً للمنطقة العربية لتأمين وتنويع مصادر الطاقة لديها.

وقد بذلت الدول العربية جهوداً متنوعة منذ عام 1992 من أجل التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، سواء على المستوى القطري أو على المستوى العربي، وقد تم تحقيق مستويات مختلفة من التقدم، وإن ظلت جميعها دون التطلعات، فما زال نصيب الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة دون 4 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في الدول العربية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسات والأطر المؤسسية والتشريعية الحالية المتعلقة بقضايا الطاقة وارتباطها بإمكانات تطوير تقنيات الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها.

## الاقتصاد الفلسطيني

شهد عام 2010 استمرار الترسخ الإسرائيلي لسياساته وممارساته التدميرية والإستنزافية والتقييدية المختلفة، التي تعمل في مجموعها على إعاقة مسار التنمية الحقيقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعمق الاختلال في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني.

فقد استمر تعرّض القدرات الإنتاجية الفلسطينية الزراعية والصناعية إلى التدمير والاستيلاء على الموارد المتاحة، مع تصعيد سياسات العزل والإغلاق وتقطيع التواصل بين المدن والقرى والمناطق الفلسطينية، وتقييد حرية الحركة والتنقل، مع استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، وهي الأمور التي شكلت مجتمعة كابحاً ومعوفاً لتطور الاقتصاد الفلسطيني وقدراته الذاتية، واستمرار حدة الفقر في المجتمع الفلسطيني، حيث أظهرت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (فبراير 2011) بلوغ نسبة السكان الذين يعانون من الفقر في المجتمع الفلسطيني (من يعجزون عن استيفاء حاجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والسكن) نحو 45 في المائة من السكان. كما انعدم الأمن الغذائي لنحو 37.8 في المائة من السكان، وكذلك وطبقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية - (مارس 2011) فقد أدت الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لاسيما ممارسات العزل والتقييد والحصار، إلى خفض

فرص كسب العيش أمام المواطن الفلسطيني، بما أدى لاعتماد أكثر من 1.2 مليون فلسطيني على المساعدات الإنسانية لتأمين جزء من احتياجاتهم الأساسية. واستمرت جهود السلطة الفلسطينية في برنامجها الهادف لتأسيس بنية مؤسسية متطورة قادرة على إدارة الدولة الفلسطينية المستقلة مستقبلاً، وذلك طبقاً للوثيقة التنموية الفلسطينية (فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، 2010-2011).

وحقق الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالأسعار الجارية نمواً في عام 2010 تجاوز 10 في المائة، إلا أن هذا النمو لازال معتمداً على تدفق المساعدات والمعونات الخارجية، وظلّ نمو القطاع الخاص والقدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني خاضعة للقيود الإسرائيلية، والمتمثلة في استمرار حظر التصدير وتدمير القطاع الخاص في قطاع غزة، واستمرار تقييد إمكانية الوصول إلى الموارد الفلسطينية وكذلك الأسواق الداخلية والخارجية، إضافة لاستمرار تقييد ومنع حركة المستثمرين واستيراد المواد والخامات والمعدات المرتبطة بالعملية الإنتاجية، لتصبح حركة انتقال عناصر العملية الإنتاجية أمراً لا يمكن التنبؤ به في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الأمور التي تعيق الإنتاج وتقود إلى ارتفاع التكاليف، إضافة لدورها في كبح وتقييد المسار التنموي المرجو للاقتصاد الفلسطيني.